

## عقد التداول الموحد

إنه في يوم

الموافق

تم تحرير هذا العقد بين كل من:

السادة/ شركة بيتك للوساطة المالية ويمثلها السيد/

وعنوانها الكائن في القبلة (ق ١) مبنى شركة بورصة الكويت - الدور الأول - تلفون: ٢٢٩٨٧٣٣٣ - فاكس: ٢٢٤٢٩٠٨٤١

بريد الكتروني : info@kfhbrokerage.com

### "طرف أول - وسيط"

اللقب  سيد  سيدة  آنسة  دكتور

الإسم الأول	الإسم الثاني	إسم العائلة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

البطاقة المدنية	تاريخ الميلاد	الجنس
<input type="text"/>	<input type="text" value="/ /"/>	<input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/> ذكر

رقم جواز السفر (لغير الكويتي)	رقم التداول (المقاصة)	تاريخ انتهاء البطاقة
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text" value="/ /"/>

جنسيته	بلد الإقامة	تاريخ إنتهاء الجواز
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text" value="/ /"/>

### عنوان الإقامة ومعلومات الاتصال

العنوان	المنطقة	البلد
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

الهاتف	النقل	فاكس	البريد الإلكتروني
<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>	<input type="text"/>

### "طرف ثاني - عميل"

وقد أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد واتفاقهما على ما يلي:

توقيع العميل

## تمهيد

حيث أن (الوسيط) يعمل في نشاط الوساطة في الأوراق المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك ضمن الشركات المقيدة والمسجلة والمصرح لها بالعمل في نشاط الوساطة المالية داخل البورصة، وحيث أن (العميل) يرغب في التداول في الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والصكوك والأدوات المالية للشركات المدرجة وغير المدرجة في البورصة من خلال السوق الرئيسي أو الموازي أو الأجل وغيرها من الخدمات المالية الحالية والمستقبلية وقد أبدى رغبته بتعيين الوسيط وكيل بالعمولة له وذلك لتزويده بخدمات تنفيذ الصفقات ومتابعة عمليات التقاص والتسوية، إدخال وتسجيل أوامره بشراء أو بيع الأوراق المالية والأدوات المالية، دون الإخلال بالبنود الواردة في الملحق المرفق في هذا العقد، وحيث قبل الوسيط ذلك التعيين وقد التقت إرادة الطرفين بالإيجاب والقبول فقد تم الاتفاق على الآتي:

### البند الأول

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد متمماً له ومكملاً لباقي بنوده، وإذا ورد تعريف بالقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها لأي كلمة من الكلمات المستخدمة بهذا العقد، فإن تلك الكلمة تأخذ ذات المعنى الوارد بالقانون المشار إليه ولائحته التنفيذية ما لم يقتض السياق غير ذلك.

### البند الثاني

يقر طرفاً هذا العقد بعلمهما التام والنافي للجهاالة بمواد القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والبورصة.

### البند الثالث

يقر الطرفان بأن جميع البيانات المبينة في صدر هذا العقد صحيحة ودقيقة وتعبر عن الواقع وتطابق مستنداته الرسمية الثبوتية، ويتحمل كلا الطرفين المسؤولية القانونية عن أية بيانات تخالف الواقع، وفي حالة تغيير أي من البيانات لأحد الطرفين فيتوجب إخطار الطرف الآخر خطياً بآية تغييرات على بياناته سالف الذكر خلال عشرة أيام عمل من تاريخ التغيير والا اعتبر ذلك التغيير كأن لم يكن ولا يعتد به قانونياً.

### البند الرابع

يقر الوسيط بإخطار موظفيه والقائمين على تلقي وتسجيل أوامر العميل بالالتزام التام بما ورد في (الفصل الرابع- المعاملات الشخصية لموظفي الشخص المرخص له) للكتاب الثامن ( أخلاقيات العمل) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

### البند الخامس

يقر العميل بملازمة المالية وتمتعه أو من ينوب عنه بالمعرفة الاستثمارية التي تمكنه من التداول والاستثمار في الأوراق المالية. ويقر العميل بأنه المستفيد الوحيد والحقيقي من ناتج جميع العمليات والصفقات التي تتم لحسابه بناء على أوامره ولصالحه وأن جميع تلك العمليات والصفقات تتسم بالمشروعية، وأن جميع مصادر تمويل الحساب وعمليات التداول الخاصة بالحساب معلومة المصدر ومشروعة.

### البند السادس

مع مراعاة المادة ٤-١ (تزويد العميل بشروط تقديم الخدمات) من الكتاب الثامن أخلاقيات العمل من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، على الوسيط ان يزود العميل بكشف يوضح فيه الأتعاب والعمولات المحددة من قبل البورصة ويلتزم العميل بان يدفع إلى الوسيط هذه الأتعاب والعمولات. وفي حال تعديل جدول الأتعاب والعمولات من قبل البورصة أو من قبل هيئة أسواق المال، يقر العميل بأن العمولة المعدلة سوف تطبق فوراً من قبل الوسيط دون الحاجة الى موافقة العميل على ذلك، ويقر العميل بقبوله صراحة أن تقوم وكالة المقاصة الحالية أو أي وكالة مقاصة يرخص لها بالعمل مستقبلاً بخضم العمولة مباشرة من حساب تداوله لديها.

### البند السابع

يتم إرسال جميع المراسلات والتأكيدات والإخطارات بين الطرفين على عنوانهما الواردين في هذا العقد أو الى عنوان آخر يتم تحديده بواسطة اشعار خطي يرسل بين طرفي العقد وتعتبر جميع المراسلات والاشعارات والإخطارات المرسله من احد طرفي العقد للأخر قد تم استلامها ما لم يثبت الطرف الاخر عكس ذلك .

### البند الثامن

يقر ويلتزم العميل بضرورة التزامه سداد قيمة صفقات شراء الاوراق المالية مسبقاً سواء بالسوق النقدي أو الخيارات أو الاجل أو غيرها من خدمات التداول في البورصة، وضرورة ايداع المبالغ بحسابه للتداول لدى وكالة المقاصة وعليه يتم التداول على هذه المبالغ، ويحق للعميل شراء الاوراق المالية بما يعادل الرصيد الكافي المتوفر بحسابه ويتم ذلك قبل تنفيذ أية صفقة تتم لصالح العميل أو من ينوب عنه قانوناً، وكذلك يقر العميل أو من ينوب عنه قانوناً بملكته للأوراق المالية التي يصدر فيها أمر بالبيع ويجب ان تكون موجودة بكشف حسابيه، وفي حالة عدم وجودها بكشف حساب وكالة المقاصة يتم تسليم شهادة الاوراق المالية للوسيط من خلال موظفيه لعمل اللازم مع العلم ان الوسيط لن يقوم بتنفيذ اوامر العميل الا بعد التزام العميل بمضمون هذا البند.

يقر ويلتزم العميل بتغطية كافة الالتزامات المترتبة على الصفقات التي تمت لحسابه سواء بالبيع أو بالشراء طبقاً لتعليمات هيئة أسواق المال والقواعد والنظم المعمول بها في البورصة كما تسري غرامات التأخير على العميل في حالة تخلفه عن سداد التزاماته طبقاً للوائح والنظم المعمول بها في البورصة ووكالة المقاصة.

وفي حالة عدم التزام العميل بما ورد اعلاه فيبعد ذلك تخويلاً صريحاً من العميل الى الوسيط لاعادة بيع الاوراق المالية المشتراة أو شراء اوراقا مالية بدلا من الاوراق المالية المباعة لسداد مستحقات وكالة المقاصة ونظام الضمان المالي بعد انقضاء المواعيد المحددة المشار اليها في الفقرة السابقة مع حفظ حقوق الوسيط بالرجوع بمطالبة العميل بأية مبالغ اخرى لتغطية التزاماته بعد القيام بما تقدم وكذلك مطالبته بآية غرامات يتم فرضها نتيجة لعدم التزام العميل بتغطية التزاماته المشار اليها اعلاه، ولا يحق للعميل مطالبة الوسيط بأية فروق ارباح ناتجة عن اعادة بيع الاوراق المالية المشتراة أو شراء اوراق مالية بدلا من الاوراق المالية المباعة، وذلك طبقاً للأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والبورصة.

### البند التاسع

لا يحق للعميل بيع الأوراق المالية الا بعد سداد قيمة الاوراق المالية المشتراة بواسطة الوسيط لصالح وكالة المقاصة متضمنة العمولة واية غرامات تاخير أو مصاريف اخرى ناتجة من عملية الشراء.

### البند العاشر

لا يجوز لشركة الوساطة تنفيذ الأوامر الصادرة عن اصحاب الحسابات المدينة الا إذا قاموا بالوفاء بما عليهم من التزامات.

### البند الحادي عشر

يقر العميل في حال إنجاز عمليات بيع أو شراء أوراق مالية لصالحه من خلال الوسيط بعد تخويله بذلك كتابة، فإنه يعتبر قد نفذ عقداً ملزماً قانوناً غير مشروط بخصوص تلك العمليات وينبغي على العميل تقديم جميع المستندات المطلوبة لاعطاء النفاذ لتلك العقد والمعاملة التجارية الناشئة عن ذلك ويقر العميل ان جميع تعاملات الاوراق المالية المدرجة وغير المدرجة في البورصة سواء بالسوق النقدي أو الاجل أو البيوع المستقبلية أو غيرها من الخدمات الحالية أو المستقبلية تتم وفقاً للقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته ولائحته التنفيذية والأنظمة والقرارات والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والبورصة.

### البند الثاني عشر

يقر العميل بالالتزام بأن يفصح عن عضويته بأي من مجالس ادارة الشركات المدرجة أو غير المدرجة في البورصة أو إذا كان مديراً أو مساهماً يملك ٥% أو أكثر في اية شركة قبل اجراء اية عملية تداول وان يفصح فوراً في حالة اكتساب هذه الصفة في أي وقت لاحق لهذا القرار.

ويتعهد العميل بما جاء في الفصل الرابع «الافصاح عن المعلومات الجوهرية» من الكتاب العاشر(الافصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية كما يلتزم العميل بما ورد في الفصل الثالث تنظيم التعامل في الاوراق المالية للأشخاص المطلقين « من الكتاب العاشر(الافصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية الصادرة طبقاً للقرار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٥ بشأن اصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.

### البند الثالث عشر

يقر العميل بالتزامه ومسئوليته القانونية بمتابعة كشف حساب وكالة المقاصة الخاص به وتأكيد من موجودات الكشف وما يتضمنه من ملكيته للأوراق المالية أو المبالغ أو الالتزامات المطلوبة منه، ويلتزم بتسويتها في الميعاد القانوني الجاري العمل به بالبورصة، وذلك متابعته لعقود الاجل والبيوع المستقبلية الخاصة به والتزامه بتوفير المبالغ المالية المناسبة بحسابه في حال رغبة تجديد عقد الاجل والبيوع المستقبلية واحضار تحويل أو شيك مصدق عليه من احد البنوك العاملة بدولة الكويت بقيمة مبلغ التجديد ومسئولته القانونية الكاملة عن عقود الاجل والبيوع المستقبلية وتجديدها وفسخها في حالة تراجع سعر الورقة المالية الى سعر الانتهاء وعدم القيام بالاجراء اللازم لتجديد العقد بالتنسيق مع صانع السوق وبعد موافقته .

يلتزم الوسيط بتزويد العميل بكشوف حساب وكالة المقاصة اليومية أو الاسبوعية وكشوف الصفقات بواسطة الوسيط الخاصة بالعميل فور صدورهما اما الكترونياً أو بالفاكس أو بالتسليم اليدوي وذلك حسب طلب العميل وعلى العميل مراجعة الكشوف المشار اليها اعلاه ويتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك وفي حال وجود أي خطأ في هذه الكشوف على العميل اخطار الوسيط بهذا الخطأ خلال يوم العمل التالي وقبل اغلاق البورصة .

حيث انه بعد انقضاء هذه المهلة تعتبر هذه الكشوف نهائية وقاطعة وصحيحة ويكون العميل ملزماً بها ولا يحق له الاعتراض عليها .



### **البند الرابع عشر**

يلتزم العميل في حال رغبته بتفويض أى شخص للقيام نيابة عنه بالتداول بالبيع والشراء سواء بالسوق النقدي أو الاجل أو البيوع المستقبلية أو الخيارات أو غيرها ان يقوم بتحرير تفويض معتمد للشخص المطلوب تفويضه صادر عن وكالة المقاصة ويقوم بتسليم اصل التفويض للوسيط لعمل اللازم والالتزام بما جاء بمضمونه مع ابراء ذمة الوسيط عن جميع التصرفات التي تتم بموجب ذلك التفويض وعليه يلتزم العميل باخطار الوسيط في حالة الغاء التفويض لأي سبب من الاسباب دون ادنى مسئولية قانونية على الوسيط .

### **البند الخامس عشر**

يقر العميل بعلمه التام بقيام الوسيط بتسجيل كافة اوامر البيع والشراء لكافة انواع الاوراق المالية الصادرة عنه أو من ينوب عنه عبر اجهزة الوسيط الهاتفية والمرئية وغيرها من وسائل الاتصال وكذلك الاوامر الصادرة بالحضور الشخصي طبقا للنظام المعمول به في البورصة كما يقر بعلمه بان الوسيط يقوم بتسجيل تلك الاوامر من خلال اجهزة الحاسب الالى الخاصة به والمتصلة باجهزة الحاسب الالى بالبورصة ، كما يقر بان الوسيط قد شرح للعميل بشكل واضح وكاف طبيعة العمليات والصفقات التي يقوم بها والمخاطر المترتبة عليها سواء بالبيع أو الشراء .

### **البند السادس عشر**

دون الاخلال بما ورد بنص المادة ٤-١ من الكتاب الثامن - اخلاقيات العمل من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٧) سنة ٢٠١٠ وتعديلاته ، يقر ويلتزم العميل بمسئوليته القانونية الكاملة عن جميع تصرفات والعمليات والصفقات التي تمت وفقا لاوامره أو اوامر من ينوب عنه حسب صلاحية تلك الاوامر ومدة سريانها لصالحه سواء بالبيع أو الشراء بالسوق النقدي أو الاجل أو اية خدمات مالية اخرى حالية أو مستقبلية والاثار المترتبة عليها وما ينتج عنها من مكاسب أو خسائر وذلك طالما كانت هذه الاوامر صحيحة وسليمة ولم يتم الطعن عليها .  
ويقر العميل بخلاؤه وإبراء ذمة الوسيط قانونيا وعدم مسئوليته عن اية خسائر أو مخاطر يتكبدها العميل عن الاوامر والصفقات التي تمت وفقا لاوامره ولا يحق للعميل مطالبة الوسيط بالتعويض عن تلك الخسائر ، طالما لم تكن بتعمد أو بسبب اهمال الوسيط أو أى من موظفيه ، وقد علم العميل بمضمون هذا البند العلم النافي للجهالة .  
وقد اتفق الطرفان بانه لا يجوز اعطاء اوامر تتعلق بعمليات شراء وبيع ورقة مالية عن طريق الهاتف النقال للوسيط ولا يعتد باي امر يتم بهذه الوسيلة .

### **البند السابع عشر**

يلتزم الوسيط ببذل قصارى جهده لتنفيذ اوامر العميل جميعها طالما حصل على الوقت الكافي وكافة المتطلبات التي تخوله لتنفيذها .  
ويقر العميل من جهته بأن الوسيط لن يضمن تنفيذ بعض أو جميع اوامره أو طلبه لالغاء أو تعديل امر أو ا وامر سابقة كان قد طلبها من الوسيط حتى وان كان طلبه بالالغاء أو التعديل هذا قد ورد للوسيط قبل تنفيذ هذا الطلب .

كما يقر العميل بأن طلب الالغاء أو التعديل لأي امر سابق كان قد تم تنفيذه حسابه لن يتم تليته ما لم يكن الوسيط قد حصل على الوقت الكافي لتقديم الطلب الى الجهة المختصة بالبورصة وان يكون قد تم استلامه ولا يمكن للوسيط ان يجزم للعميل ان يضمن له أو يفترض باي شكل من الاشكال بان تقوم البورصة بمطابقة طلب الالغاء أو تعديله أو استلامه قبل تنفيذه، وعليه فان العميل يدرك بأن طلب الالغاء أو التعديل لأي امر سابق لن يكون ساري المفعول الا اذا اشار كشف التداول اليومي الى اتمام الغاء هذا الامر أو تعديله .  
وإذا قام العميل بوضع أى اوامر أو اتخاذ أى قرار أو أى اجراء اعتمادا على طلبه للالغاء أو التعديل قبل ان يشير كشف التداول اليومي باتمام الالغاء أو التعديل فان العميل يقوم بذلك على مسئوليته الخاصة ويقر بعدم مسئولية الوسيط عن المصاريف أو الخسائر المتكبدة والناجمة من جراء قيامه بذلك . كما يقر العميل باستمرار التزامه بكل ما يترتب على الأمر الاصلي في حالة عدم امكانية الغائه أو تعديله .

### **البند الثامن عشر**

يحق لكل من الطرفين إنهاء هذا العقد وفسخه في حالة عدم التزام أى طرف بالواجبات والالتزامات المنوط به بتنفيذه، وذلك بناء على تبييه خطي يقدمه أحد الطرفين الى الاخر قبل يوم واحد على الأقل .  
كما يحق للوسيط إنهاء هذا العقد في أى وقت ووفقا لتقديره المطلق مع ابداء الاسباب التي ادت الى انتهاء العقد وذلك بموجب اخطار يرسله الى العميل قبل (٧) سبعة ايام من تاريخ الانهاء .  
ويلتزم العميل بتحويل موجوداته الواردة بكشف حساب التداول الخاص به الى شركة وساطة اخرى بعد تصفية وتسوية جميع المعاملات التي تم إبرامها من خلال الوسيط، ويقر العميل بانه لن يتم تحويل موجوداته الى شركة وساطة اخرى ما لم يكن قد قام بتسوية جميع معاملاته مع الوسيط وتسديده لكافة العمولات والمصاريف المستحقة عليه للوسيط وإبراء ذمته .  
يحق للوسيط الامتناع عن تنفيذ اوامر العميل اعتبار من تاريخ ارسال اخطار انتهاء العقد على الا يترتب على ذلك الاضرار بمصالح العميل - ويقر الوسيط ويتعهد بأنه سيبدل العناية الكاملة والجهد اللازم لتسوية التزامات العميل وتحويل موجوداته لوسيط اخر طالما قام العميل بعمل التسوية كما يتعهد الوسيط بتحويل موجودات العميل الى الوسيط الذي يختاره العميل وذلك في مدة اقصاها اليوم التالي لقيام العميل بالتسوية اللازمة .  
يقر العميل بان الوسيط لن يكون مسئولاً عن اية خسائر أو اضرار أو مطالبات أو فرص مفقودة قد يتكبدها نتيجة لانتهاء الوسيط لهذا العقد أو الامتناع عن تنفيذ اوامره وتحويل موجوداته الى شركة وساطة اخرى طالما لم تكن بتعمد أو بسبب اهمال الوسيط أو أى من موظفيه .

### **البند التاسع عشر**

يلتزم ويقر العميل بأنه المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من تداولاته ويتعهد بعدم ايداعه بصفة شخصية أو قبوله ايداع اية مبالغ مجهولة المصدر أو مشبوهة وفقا لما تستوجبه احكام قانون غسل الاموال وتمويل الارهاب في دولة الكويت والتعليمات الصادرة عن هيئة اسواق المال في مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب .

### **البند العشرين**

لا يجوز لأي من الوسيط و/أو العميل طرفي هذا العقد التنازل عن حقوقه أو التزاماته أو تكليف اطراف اخرين بها أو اصدار رخصة بذلك الخصوص أو التصرف بذلك باي طريقة دون الحصول على موافقة مسبقة من الطرف الاخر .

### **البند الحادي والعشرين**

لا يتحمل الوسيط أو مدرأه أو المسئولون عنه أو أى من موظفيه اية مسئولية تجاه العميل عن أى اخفاق أو إخلال في أدائه للالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية أو أى ضرر أو خسارة مترتبة على ذلك إذا لم يكن ذلك الاخفاق ناتجا عن خطأ أو إهمال متعمد وانما كان الاخفاق أو الإخلال ناتجا عن وقوع اية حالة من حالات القوة القاهرة كالعوامل غير الارادية الناتجة عن الحروب أو الكوارث الطبيعية أو تغيير في القوانين والانظمة أو اللوائح الحكومية أو الخاصة بالاسواق المالية أو تعطل خدمات الانترنت أو خطوط الهاتف أو القيود الحكومية أو ايقاف أو تأخير التداول أو تعطيل النظام أو الجهاز أو الدخول غير المصرح به أو السرقة أو أى مشكلة فنية أو خلاف ذلك قد تمنع العميل من تسجيل أو تعديل أى امر أو تمنع الوسيط من التصرف بخصوص امر أو تعليمات عبر الخط المباشر أو اية احداث أو ظروف خارجة من نطاق سيطرته، وعلي الوسيط اثبات عدم مسئوليته عن عدم تمكنه من أداء مهامه تجاه العميل على الوجه المطلوب .

### **البند الثاني والعشرين**

يحق للوسيط وبما لا يخالف ويتعارض مع الأحكام والقرارات ذات الصلة رفض أية اوامر أو تعليمات صادرة عن العميل طالما توافرت اسباب الرفض القانونية ويكون ذلك ببيان أسباب الرفض للعميل شفهيًا على ان يلحق بإشعار خطي يتضمن أسباب الرفض ، كما يقر العميل بان الوسيط لن يكون مسئولاً عن اية خسائر أو اضرار أو فرص مفقودة من أى نوع كانت قد يتكبدها العميل نتيجة رفض الوسيط المسبب والقانوني لتنفيذ أى من اوامره أو تعليماته ويدرك العميل بانه وحده المسئول عن المخاطر والخسائر التي قد تتجم عن الخطأ أو سوء الفهم أو التأخير بسبب اهمال أو تقصير منه بسبب عدم وضوح التعليمات الصادرة عن العميل للوسيط وليس للعميل أى حق في المطالبة بالتعويض الا إذا كانت تلك الاخطاء متعمدة من قبل الوسيط أو بسبب اهماله أو تقصير منه .

### **البند الثالث والعشرين**

ينبغي على الوسيط الحفاظ على سرية كافة المعلومات المتعلقة بالعميل بموجب هذا العقد وأن لا يقوم بإشفاة تلك المعلومات لطرف ثالث دون الحصول على موافقة خطية من العميل ويستثنى من ذلك الجهات التي يحق للوسيط القيام بالافصاح عن معلومات وبيانات العميل لها وهي على سبيل المثال لا الحصر هيئة اسواق المال والبورصة وبنك الكويت المركزي والمحاكم المختصة ، كما يقر ويوافق العميل على ان يقوم الوسيط بتبادل المعلومات الخاصة بالعميل مع بعض الجهات الرسمية والاطراف الاخرى التي يحق لها قانونا الحصول على تلك المعلومات وذلك لأغراض المطابقة والتحقق من هوية العميل لأغراض تحديد الشروط المالية والتقدير ببعض القوانين مثل القوانين الخاصة بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب . ان جميع الاستخدامات الاخرى لمعلومات العميل يجب ان تخضع للحالات التي حددها القانون وتعليمات الجهات الرقابية كما ان العميل يفرض الوسيط في الاستفسار عنه وعن وضعه الائتماني وطلب تقرير لمطابقة المعلومات بخصوص هويته ومصدر تمويل الحساب وذلك للتمكن من تحديد مدى أهلية العميل لفتح الحساب ولاية اغراض قانونية اخرى متعلقة بالعميل .

كما يفرض العميل الوسيط بهذا الخصوص للاتصال بتلك المؤسسات المالية واستخدام وكالات المعلومات حسب ما يراه الوسيط مناسباً . كما يدرك العميل انه كما هو مطلوب من قبل مختلف الهيئات الرسمية المذكورة اعلاه، انه قد يطلب من الوسيط تقديم تقرير عن تحويلات العميل وممتلكاته وشراء الاوراق المالية وتعاملات العميل مع الشركات والبنوك والشركات الاخرى المسجلة في البورصة مع اشعار العميل دون الحاجة الى موافقته .



#### البند الرابع والعشرين-

في حالة ادخال اية تعديلات على انظمة البورصة من قبل هيئة اسواق المال أو البورصة، فيجوز للوسيط تعديل بنود وشروط هذا العقد أو أي شروط خاصة ملحقة بها للتوافق مع تلك التعديلات التي أدخلت على انظمة البورصة مع اشعار مسبق للعميل وبدون موافقته وتكون التعديلات على هذا العقد سارية المفعول في مواجهة العميل فوراً .  
ويخضع هذا العقد وشروطه للتعديل ليتماشى مع أي قواعد أو تعليمات أو تعديلات تصدرها هيئة اسواق المال أو البورصة مع اشعار مسبق للعميل وتكون التعديلات على هذا العقد سارية المفعول في مواجهة طرفا هذا العقد فور صدورها وبدون موافقتهما .

#### البند الخامس والعشرين-

يخضع هذا العقد لاحكام القانون الكويتي، وإذا اعتبر أي من بنود هذا العقد لاغيا أو غير ساري المفعول أو باطلا أو غير قابل للتطبيق وفقا لأي حكم أو قرار تحكيمي أو قرار هيئة رقابية فان عدم السريان أو البطلان ينحصر في هذا البند المذكور دون ان يؤثر على باقي بنود العقد .

#### البند السادس والعشرين-

تختص المحاكم الكويتية بالفصل في المنازعات الناشئة عن إبرام أو تنفيذ أو انتهاء هذا العقد وفقا لاحكام القانون الكويتي .

#### البند السابع والعشرين-

يجوز لطرفا النزاع الاتفاق على اللجوء الى التحكيم في هيئة اسواق المال وفقا لاحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن إنشاء هيئة اسواق المال وتنظيم نشاط الاوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة بهذا الشأن .

#### البند الثامن والعشرين-

حرر هذا الملحق من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبه، وقد علم كل طرف بينود ومضمون هذا العقد العلم النافي للجهاالة .

### كيف تعرفت على شركة بيتك للوساطة المالية ؟

عبر مواقع التواصل الاجتماعي يرجى التحديد

عبر الصحف

عبر موظف لدى شركة بيتك للوساطة يرجى التحديد

عبر صديق

التوقيع :

### عن شركة بيتك للوساطة المالية - طرف أول

التوقيع

الإسم

التاريخ

### العميل - طرف ثاني

التوقيع

الإسم

التاريخ

### لإستخدام شركة بيتك للوساطة المالية

إسم الموظف

ختم الشركة

توقيع الموظف

KFH Financial Brokerage Company K.S.C.C

شركة بيتك للوساطة المالية ش.م.ك.م

المقر الرئيسي - مبنى شركة بورصة الكويت - الدور الأول - ص.ب: ٢٨٠٠٣ الصفاة - الرمز البريدي ١٣١٤١ الكويت  
Head office - Kuwait Stock Exchange - 1 st Floor - P.O. Box 28003 Safat, Postal Code 13141 Kuwait  
Tel.: (965) 2298 7333 - Fax: (965) 2298 7002 - www.kfhbrokerage.com

س.ب.ت. 88856 C.R رأس المال المدفوع بالكامل 10,000,000 KD Fully Paid Capital وحدة الشكاوى: 2298 7377 Complaint Unit